العرب
السبت 2021/10/16
السنة 44 العدد 12211

حراك دولي لا يهدأ لوقف الحرب في اليمن

صنعاء – تزامنا مع سيطرة الحوثيين الجمعة، على مركز مديرية العبدية بمحافظة مأرب شرقي البلاد، بعد أن فرضوا على المديرية حصارا مطبقا منذ أكثر من ثلاثة أسابيع، تقود أطراف دولية وإقليمية حراكا مكثفا من أجل إيقاف الحرب في اليمن على قاعدة الحوار السياسي.

وكان الملف اليمني في جوهر المحادثات التي أجراها وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان مع نظيره الأميركي أنتوني بلينكن في واشنطن، فيما بحث المبعوث الأميركي إلى اليمن تيم ليندركينغ جهود إنهاء حرب اليمن مع وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي الذي تقود بلاده وساطة بين أطراف النزاع.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) الجمعة أن الوزيرين "بحثا الجهود المشتركة لمحاربة الإرهاب والتطرف بكافة أشكاله وصوره، بالإضافة إلى مناقشة الجهود المشتركة بشأن وقف انتهاكات ميليشيا الحوثي الإرهابية في حق اليمنيين، حيث تقوم بتعطيل الحلّ السياسي والتنمية في اليمن الشقيق، كما تناول الجانبان أهمية تعزيز الجهود المشتركة لوقف اعتداءات الحوثيين المستمرة على المنشآت المدنية والاقتصادية، وتهديدهم للملاحة الدولية، واستعمالهم لمعاناة الشعب اليمني الشقيق كورقة للابتزاز والمساومة".

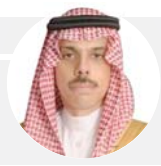

الأمير فيصل بن فرحان

نحن جادون في المحادثات الثنائية مع إيران بشأن اليمن

وإلى جانب التنسيق مع الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، تخوض الرياض محادثات مباشرة مع إيران من أجل إيجاد حلّ لوقف الحرب في اليمن.

ووصفت مصادر إيرانية وسعودية المحادثات بالإيجابية والبناءة، إلا أن الرياض تريد من طهران أفعالا لا مجرد أقوال أو خطاب حسن نوايا.

ويجري الطرفان منذ نهاية الجولة الرابعة في الحادي والعشرين من سبتمبر الماضي جولة خامسة أكثر عمقا، شملت السعي إلى استعادة العلاقات القنصلية بين البلدين وسبل حل الأزمة في اليمن واستئناف العلاقات التجارية.

وتركز السعودية على جذب جماعة الحوثي إلى طاولة المفاوضات لإنهاء الحرب في اليمن بمساعدة إيران التي تُعد الداعم الأول للجماعة، وفق آلية يتفق عليها البلدان، إضافة إلى جماعة الحوثي.

وتدخلت السعودية لقيادة تحالف عربي دعت إليه حكومة اليمن برئاسة عبدربه منصور هادي منذ عام 2015، بعد 6 أشهر من استيلاء جماعة الحوثي على العاصمة اليمنية صنعاء في سبتمبر 2014.

ويأتي الانفتاح السعودي على إيران في سياق أوسع من المتغيرات التي طرأت على السياسة السعودية منذ انتهاء ولاية الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب مطلع العام، ومجيء إدارة جديدة خفضت مستوى التعاون العسكري الذي تمثّل في إلغاء بعض صفقات التسليح وسحب منظومات الدفاع الجوي الأميركية وغير ذلك.

وأكد وزير الخارجية السعودي في واشنطن الجمعة، أن بلاده "جادة" في المحادثات مع إيران، واصفا إياها بـ"الودية" و"الاستكشافية".

ولفت إلى أن "الأمر ليس تحولا كبيرا بالنسبة إلى بلاده، التي تعرب باستمرار عن رغبتها بإيجاد سبيل لتحقيق الاستقرار في المنطقة".

وأشار إلى أن بلاده تدرس السماح لإيران بإعادة فتح قنصليتها في مدينة جدة الساحلية، إلا أن المحادثات لم تحرز تقدما كافيا لاستعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة.

وإلى جانب التحركات السعودية على عدة جبهات إقليمية ودولية، تلعب سلطنة عمان أيضا دورا محوريا في الحراك الدبلوماسي الدولي والإقليمي لإنهاء الحرب في اليمن، من خلال تقريب وجهات النظر ونقل الرسائل الغربية إلى الحوثيين وتيسير المباحثات غير المباشرة بين الجماعة الحوثية والأطراف الفاعلة في الملف اليمني.

وسبق وأن أعلنت وزارة الخارجية العمانية عن اقتراب استئناف المحادثات السياسية بين الأطراف اليمنية، مشيرة إلى أنها تعمل على مساعدة اليمن للوصول إلى الاستقرار، في وقت يواصل فيه المتمرّدون الحوثيون هجماتهم على مدينة مأرب.

وقال وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي في تصريحات تلفزيونية "إن سلطنة عمان تسعى إلى تقريب وجهات النظر في الأزمة اليمنية"، مؤكدا أن دور بلاده في الأزمة هو المساعدة، وأن الحوثيين لم يرفضوا الجهود العمانية.

وعبّر عن قناعته القوية بوقف الحرب اليمنية ودفع المسار السياسي، معتبرا أن من واجب بلاده مساعدة اليمن على الاستقرار.

والخميس التقى البوسعيدي في مسقط المبعوث الأميركي إلى اليمن تيم ليندركينغ وبحثا جهود إنهاء حرب اليمن.

والأسبوع الماضي، بدأ المبعوث الأميركي جولة في المنطقة لبحث سبل حلّ أزمة اليمن، تشمل السعودية والأردن والإمارات وسلطنة عمان.

وتتزامن الجولة الخليجية للمبعوث الأميركي مع تصعيد حوثي في مأرب وإعلان إدارة جو بايدن عزمها تكثيف الجهود لحلحلة الأزمة.

وميدانيا، تمكن الحوثيون الجمعة من السيطرة على مركز مديرية العبدية، فيما لا تزال الاشتباكات مستمرة بشكل عنيف جنوب وشرق المديرية، وسط موجة نزوح داخلية كبيرة من قبل المدنيين جراء القصف.

وسيطرت الجماعة على قرى القاهر والروضة والحرير وبلدة واسط جنوبي مأرب، فيما لا تزال الاشتباكات مستمرة، إذ تحاول قوات الجيش الحكومي استعادة تلك المناطق والتصدي للهجمات العنيفة.

وبهذا التقدم، يقترب الحوثيون من السيطرة على مركز مديرية الجوبة، الذي يبعد عن مدينة مأرب الغنية بالنفط، بنحو 30 كلم.

ومدينة مأرب هي آخر معاقل الحكومة الشرعية شمالي البلاد، كما أنها معقل الجيش الوطني ومقر وزارة الدفاع.

ومنذ أسابيع، تشهد المديريات الجنوبية من محافظة مأرب، معارك هي الأعنف بين قوات الجيش الحكومي مسنودة بقوات التحالف العربي من جهة، ومسلحي الحوثيين الذين يتلقون الدعم من إيران من جهة ثانية، خلفت خسائر مادية وبشرية كبيرة في كلا الطرفين، إلى جانب مدنيين.

وتمكن الحوثيون خلال هذه المعارك من السيطرة على مديرية حريب جنوبي مأرب، ومديريتي بيحان والعين في محافظة شبوة المحاذية لها.

الوساطة العمانية مستمرة

تجييش ينذر بالتصعيد

خسارة الحشد الشعبي للانتخابات تثير المخاوف من اندلاع حرب أهلية

الرئاسة والقضاء في العراق يحذران من المساس بالسلم الاجتماعي

يعيش العراق على صفيح ساخن، منذ الإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية والتي خسرت فيها الميليشيات الموالية لإيران نفوذها السياسي، ما دفع الأخيرة إلى التهديد بالاحتكام إلى الشارع. ويثير هذا السيناريو المخاوف من اندلاع حرب أهلية.

بغداد – تواصل الأذرع السياسية للميليشيات الشيعية المتنفذة في العراق التهديد بالاحتكام للشارع رفضا لنتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت الأحد، وهو ما يثير مخاوف من اندلاع حرب أهلية في البلاد المأزومة أمنيا.

وحذرت الرئاسة العراقية ومجلس القضاء الأعلى في البلاد الجمعة من أي تصعيد يمسّ السلم والأمن المجتمعي.

ودعا بيان مشترك للرئيس برهم صالح ورئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان جميع الأطراف في البلاد إلى تبنيها "موقفا وطنيا مسؤولا يأخذ في الاعتبار المصلحة العليا للبلد، والتزام التهدئة وتغليب لغة العقل وتجنّب أي تصعيد قد يمسّ السلم والأمن المجتمعي".

وأشار إلى أن الاعتراضات على سير العملية الانتخابية ونتائجها، ستكون "مقبولة ضمن السياق القانوني والتعامل معها يكون وفق الدستور والقانون ليكون الفيصل".

وكان "الإطار التنسيقي"، الذي يضم أذرعا سياسية لفصائل مسلحة متنفذة وقوى شيعية أخرى، قد حذر في بيان الأربعاء، من أن المضي بالنتائج المعلنة من شأنه "تهديد السلم الأهلي وتعريضه للخطر".

ووفق النتائج الأولية التي نشرتها وكالة الأنباء العراقية الرسمية، تصدّرت الكتلة الصدرية النتائج بـ73 مقعدا من أصل 329، فيما حصلت كتلة "تقدم" بزعامة رئيس البرلمان المنحل محمد الحلبوسي (سُني) على 38 مقعدا، وفي المرتبة الثالثة حلت كتلة "دولة القانون" بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي (2006–2014) بـ37 مقعدا.

وترفض الفصائل الشيعية التي خسرت الانتخابات التخلي بسهولة عن النفوذ الكبير الذي اكتسبته خلال السنوات الماضية.

وكان تحالف "الفتح" أبرز الخاسرين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في العاشر من أكتوبر الجاري.

ووفق نتائج أولية فإن "الفتح" فاز بـ14 مقعدا فقط (من أصل 329)، بعد أن حلّ في المرتبة الثانية برصيد 48 مقعدا في انتخابات 2018.

ويضم تحالف "الفتح" بزعامة هادي العامري، أذرعا سياسية لفصائل شيعية متنفذة مرتبطة بإيران من بينها عصائب أهل الحق، وحزب الله العراقي، وحركة النجباء، وازداد نفوذها بصورة كبيرة منذ الحرب ضد تنظيم داعش (2014–2017).

سعد الزبيدي

المصادقة على النتائج النهائية من شأنها إثارة الفوضى

جليل اللامي

الوضع بعد النتائج الأولية بدأ يثور كالبركان

ورغم أن هذه الفصائل تابعة رسميا للقوات المسلحة، وتتلقى رواتبها وأسلحتها من الدولة ضمن إطار الحشد الشعبي، إلا أنها خاضعة فعليا لأوامر قادتها المرتبطين بإيران.

ويرى متابعون للشأن العراقي، أن تلك الفصائل تحولت إلى ما يشبه دولة داخل دولة، حتى أن نفوذها يفوق سلطة الحكومة وقواتها المسلحة.

وسيضع أي نزاع مسلح محتمل، هذه الفصائل في مواجهة مباشرة مع الجيش، وكذلك سرايا السلام وهي الجناح العسكري للتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر الذي تصدر الانتخابات. ويرى المحلل السياسي سعد الزبيدي، أن المصادقة على النتائج الأولية وجعلها نهائية من شأنها الذهاب بالبلاد نحو الفوضى.

وقال الزبيدي إن "النتائج جاءت عكس التوقعات، ومعظم الأطراف الخاسرة لديها أجنحة مسلحة، وتفاجأت بخسارة فادحة، بعد أن كانت متصدرة في انتخابات 2018 وقبلها".

وكانت مفوضية الانتخابات أعلنت النتائج الأولية بعد أقل من 24 ساعة من إغلاق صناديق الاقتراع.

وقالت المفوضية إنها لم تتلق أي شكاوى حمراء خلال عملية الاقتراع، في إشارة إلى الشكاوى المتعلقة بالتزوير والتلاعب. كما لم يرصد الآلاف من المراقبين المحليين والدوليين خروقات كبيرة في الانتخابات، التي نالت إشادة من الأمم المتحدة.

وتجري مفوضية الانتخابات عملية عدّ وفرز يدوية لـ6 في المئة من أصوات الناخبين في المحطات التي قالت المفوضية إن الأجهزة الإلكترونية تعطلت فيها وتعذر الحصول على نتائجها على الفور.

وفي المقابل يتوقع مراقبون للشأن العراقي أن تكون هناك مشاورات وتوافقات في الكواليس، من أجل عدم تعقيد الموقف واللجوء إلى منطق الحكمة والعقل، وقد تكون هناك تنازلات من الكتلة الصدرية للحفاظ على أمن البلاد.

وقال رئيس مركز الرفد للإعلام والدراسات الاستراتيجية (مقره بغداد) عباس الجبوري، إن "من يتصور بأنه ستكون هناك حرب، فهذا الشيء بعيد عن الواقع".

واعتبر الجبوري أن "هناك الكثير من العقلاء المتفهمين للوضع، رغم وجود معترضين"، مشيرا إلى أن "القضاء سيبتّ في الطعون وينتهي الأمر".

وخلال الساعات القليلة الماضية، تصاعدت نبرة التصعيد من الفصائل الشيعية التي خسرت الكثير من مقاعدها في الانتخابات، فيما دعا الصدر في تغريدة على تويتر إلى "ضبط النفس وتغليب المصلحة العامة على الخاصة".

وقال الباحث في الشأن السياسي جليل اللامي إن "الوضع بدأ يثور كالبركان"، وأوضح أن التوتر يسود بين مفوضية الانتخابات والحشد الشعبي حتى قبل عملية الاقتراع، بعد استبعاد مقاتلي الحشد من التصويت الخاص بقوات الأمن، والذي جرى قبل يومين من التصويت العام، وذلك بسبب تأخر تسليم قوائم أسماء عناصر الحشد.

وأضاف "إذا لم تتخذ المفوضية إجراء سريعا، فإن هذا الأمر قد يتسبب في أزمة لا يحمد عقباها، بعد أن هددت بعض الفصائل باللجوء إلى مختلف الوسائل للبقاء في الساحة السياسية".

وبعض الفصائل الشيعية كانت موجودة بالفعل حتى قبل سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين، من أبرزها منظمة بدر بزعامة هادي العامري، والتي كانت تحظى بدعم وتمويل من إيران.

لكن معظم الفصائل تشكلت لاحقا بعد سقوط نظام صدام، وكانت تعمل في الخفاء إبان احتلال الولايات المتحدة للعراق (2003–2011) لمحاربة الاحتلال، وكذلك انخرط الكثير منها في النزاع الطائفي العنيف بين عامي 2006 و2008 بين السنة والشيعة.

وعند اجتياح داعش لشمالي وغربي البلاد، انضمت الفصائل للقوات الرسمية في محاربة التنظيم تحت مسمى الحشد الشعبي، وجرى الاعتراف بها رسميا كأحد تشكيلات القوات المسلحة، وهو ما منحها الكثير من النفوذ عبر الانتشار في أرجاء البلاد باستثناء إقليم كردستان العراق (شمال).

وكانت الفصائل تروّج لنفسها على أنها حامية الشيعة ضد "الإرهابيين السُّنة" المنتسبين إلى تنظيمي القاعدة وداعش، إلا أن قاعدتها الشيعية اهتزت خلال العامين الأخيرين بعد اتهامها بقمع الاحتجاجات الشعبية في وسط وجنوبي البلاد ذات الأكثرية الشيعية، والتي خرجت للمطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد المنتشر على نطاق واسع.

وينفي قادة الفصائل ضلوعها في أي أعمال قمع، ورغم ذلك فإن الشعارات التي رفعها المتظاهرون والهتافات التي رددوها نددت بتلك الفصائل، ولاسيما المرتبطة منها بإيران.

إحالة مدير القوى العاملة في الكويت للتحقيق بسبب «قرار الستين»

الكويت – أصدر وزير التجارة والصناعة الكويتي عبدالله السلمان قرارا بإيقاف المدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة أحمد الموسى عن العمل، بناء على طلب من إدارة الفتوى والتشريع في الكويت.

وتضمن قرار وزير التجارة والصناعة إحالة الموسى للتحقيق، وإيقافه عن العمل لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو لحين انتهاء التحقيق معه.

ويأتي ذلك على خلفية قرار اتخذه الموسى في أغسطس عام 2020 بحظر إصدار أذون عمل للوافدين الذين يفوق عمرهم ستين عاما. وكان قرار صدر عن إدارة الفتوى والتشريع التابعة لمجلس الوزراء الكويتي بإلغاء ما يُعرف بـ"قرار الستين" كونه صدر من جهة غير مختصة.

وأفادت مصادر كويتية أن إحالة الموسى تمت بناء على توصية من مجلس الوزراء الكويتي الذي اعتبر أن تطبيق قرار "الستين" من شأنه التسبّب بعواقب اقتصادية وإنسانية.

وكانت الهيئة العامة للقوى العاملة أصدرت قرارا في يوليو الماضي يسمح لهذه الفئة من الوافدين بالبقاء في البلاد مقابل دفع ألفي دينار كويتي (أي نحو 6700 دولار) كرسوم سنوية، الأمر الذي قوبل برفض واسع لا يقل عن رفض "قرار الستين".

ومنذ سبتمبر 2017 بدأت الكويت إجراءات حكومية متتالية لتوطين الوظائف من أجل تنفيذ خطة لتخفيض العمالة الوافدة تدريجيا بالقطاع العام واستبدالها بأخرى كويتية خلال 5 سنوات.

ويمثل الوافدون الأجانب نحو 69 في المئة من إجمالي عدد سكان الكويت البالغ 4 ملايين و588 ألف نسمة، حتى نهاية يونيو 2018، بحسب الإحصائية الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية.وتواجه الكويت جملة من المشكلات يقف الوافدون في القلب منها، بدءا بهيكلة التركيبة السكانية، مرورا بمحاولات توظيف الكويتيين انتهاء بأزمة تجارة الإقامات التي أحدثت ضجة العام الماضي.

وتحث الحكومة خطاها لتنفيذ خططها الرامية إلى ترحيل 2.250 مليون وافد (70 في المئة من الوافدين) في غضون 5 سنوات، إما لتوفير فرص عمل للمواطنين وإما لإعادة توظيف وافدين جدد من أصحاب المؤهلات الأفضل.